



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التعاون الانمائي الدولي

حسين الهنين*: رأي في نتائج مؤتمر الكويت (للمانحين)

كان المكسب السياسي المهم في مؤتمر الكويت هو كلمة الأمين العام للأمم المتحدة موجهاً خطابه للعراقيين (العالم مدين لكم جراء نضالكم ضد التهديد العالمي الذي فرضه تنظيم "الدولة الإسلامية"، حان الوقت لإظهار امتناننا الخالص والتعبير عن تضامننا مع الشعب العراقي).

كان العراق قد طلب مبلغ 88 مليار دولار لتغطية نفقات الاعمار، وتم اعتماد المبلغ على شكل تقديرات فضفاضة أعدها موظفون بائسون في الوزارات المختلفة بنفس الطريقة التي تُعد بها موازنات الوزارات أو مجالس المحافظات ويتم فيها تحديد رقم كهدف يشبه التمنيات، ثم يتم حشو الارقام واسماء المشاريع دون وجود لتفاصيل أو أهداف واضحة لتلك المشاريع وكثير منها قد تظهر وهمية لاحقاً.

ومثلما لم تحسن الحكومية العراقية تقدير حاجة العراق من الأموال، كذلك لم تحسن تخمين حجم التبرعات والمنح لأنها، وكما يبدو، لم تكن على اتصال فني عالي المستوى مع الحكومات والمنظمات التي حضرت المؤتمر، بينما تُشكّل هذه المعرفة المسبقة أمراً دبلوماسياً روتينياً تقوم به أية دولة ينعقد أي مؤتمر يناقش قضية خاصة بها. وهنا أسجل ملاحظة سابقة لي هي ان السيد العبادي لا يمتلك فريقاً جيداً أو بالحقيقة لا يمتلك فريقاً



أوراق في التعاون الانمائي الدولي

أصلاً، وأغلب المحيطين به هم مجموعة مطّبلين هدفهم الحفاظ على مصالحهم التي ارتبطت بشركات ومصارف وهم يحرصون على إدامة علاقتهم الطيبة بالسيد العبادي لأسباب نفعية لا علاقة لها بالمصالح العليا للبلاد؛ أي ان الأمر لم يختلف عن سلفه السيد نوري المالكي.

بلغت تعهدات الدول المانحة نحو 30 مليار دولار وهو أقل من مؤتمر مدريد (33 مليار) ثم تطور لاحقاً إلى 53 مليار دولار) عام 2003 الذي ذهبت أمواله أدراج الرياح. ويبدو أن تصريح السيد وزير الخارجية إبراهيم الجعفري: (كنا نأمل بمبلغ أكبر) يؤكد ما ذهبت إليه في تفسير الطلبات العراقية التي كانت تشبه المساومة التجارية في مزاد أو الأمنيات، كما عبّر السيد الجعفري، فقد عرض العراق ما عنده للاستثمار في محاولة جذب العالم الذي كان يطلب ضمانات قضائية واضحة للاستثمار في العراق إضافة للشروط التقليدية الأخرى. ولكل ذلك فإن المساعدات ستكون على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية واستثمارات وبعض المساعدات المباشرة. وهنا يجب إعادة توصيف آخر للمؤتمر حيث أصبح لا ينطبق عليه وصف (مؤتمر المانحين).

تصدّر مشهد الأرقام كل من السعودية والكويت وبريطانيا والولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي ودول أخرى ومؤسسات مالية ومصارف معروفة، لكن جميع الأرقام تحتاج إلى توصيف دقيق من الحكومة لكي تُفهم أو توضح للجمهور، لكنني أستطيع ان أقول إن مجموع المنح أو المساعدات المعلنة ضمن وسائل الاعلام بلغت (1.46) واحد مليار واربعمائة وستون مليون دولار) وان بقية المبلغ سيكون عبارة عن قروض. ولو كان هناك



أوراق في التعاون الانمائي الدولي

خطأ في نقلنا لهذه الأرقام فهو بسبب أن الحكومة لم تقدم لنا قصتها الرسمية مسندة بالأرقام، وعليها أن تفعل ذلك وفق مبدأ الشفافية الذي يعتبر أهم أسس محاربة الفساد.

أما لماذا الالتباس؟ الحقيقة ان أكثر من نصف المبلغ المعلن كان هو إعادة إعلان لقروض سابقة كان قد اتفق عليها العراق سابقا مع دول ومؤسسات مالية دولية كما هو القرض البريطاني وقرض البنك الدولي، وعلى الحكومة ان توضح هذا الالتباس.

من المؤكد ان هذه القروض ستضاف إلى الدين العام العراقي الذي تجاوز 76% من الناتج المحلي الاجمالي، كذلك التسهيلات الائتمانية التي كان العراق يحصل على أكبر منها سنويا دون الحاجة لمؤتمر الكويت (الديون أمر طبيعي في اقتصاد اليوم وهناك دول تجاوز دينها ضعف الناتج المحلي الإجمالي لكن مشكلة العراق ان المديونية الخارجية للعراق تشكل أكثر 79% من الدين العام، بينما يشكل الدين الداخلي الجزء الأكبر من مديونية أغلب الدول كما هو الحال في الولايات المتحدة الذي يشكل دينها 105% من الناتج المحلي الإجمالي واليابان بدين يشكل 230% من الناتج المحلي الإجمالي والصين بدين يشكل 42% من الناتج المحلي الإجمالي ... الخ).

من الصعب تحديد موقف مستعجل يعبر عن نجاح أو فشل المؤتمر تجاه العراق بسبب الحاجة إلى تدقيق كل كلمة وما هو المقصود بها (تسهيلات، منح، قروض، استثمار، دعم الصادرات، اعمار ... الخ). في ظل إدارة حكومية لا تفهم لغة الأرقام وهو ما أكدته جداول المشاريع العراقية والأرقام التي وضعت كأمنيات لمراهقين ذهبوا في سفرة استجمام مجانية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التعاون الانمائي الدولي

ما يسجل للعبادي انه قام بخطوة إيجابية منفتحة على العالم، وما يسجل ضده ان فريق المتملقين حوله يحاولون تسويق الأمر كدعاية انتخابية له. وأظن ان المؤتمر لا يصلح لذلك وقد يستخدم ضده بسبب حجم الديون الهائلة التي سوف تصل إلى 96% من الناتج المحلي أجمالي لو تم منحها للعراق حيث لا تشكل المنح من الارقام المعلنة سوى الجزء الأصغر من الـ 30 مليار المعلنة والمتبقي سيكون على شكل قروض أو أوصاف قد تحتاج إلى تفسير دقيق من الدول المانحة فيما لو عجزت الحكومة أو أمتنعت عن التفسير للجمهور.

(*) حسين الهنين/رئيس مركز تواصل لبحوث التنمية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 19 شباط/فبراير 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>